الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/8/Report
1 September 2011
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة الموارد المائية عن دورتها التاسعة
بيروت، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١١

موجز

عقدت لجنة الموارد المائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها التاسعة في بيروت، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، ونظرت في البنود المدرجة على جدول أعمالها.

وتناول جدول أعمال هذه الدورة مواضيع ذات أولوية، منها التقدم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ؛ والمبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتضمّن بنوداً حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة؛ ومتابعة تنفيذ توصيات الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية؛ بالإضافة إلى برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجال الموارد المائية.

واتخذت لجنة الموارد المائية مجموعة من التوصيات بشأن كل بنود جدول الأعمال. ويتضمن هذا التقرير، الذي اعتمدته لجنة الموارد المائية في جلستها الختامية المنعقدة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، عرضاً موجزاً لما شهدته الدورة من نقاشات وما صدر عنها من توصيات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	١	٣
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة	٢-٤	٣
ألف- التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء	٢	٣
باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا.....	٤	٤
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة.....	٥-٣٣	٥
ألف- التقدم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ	٥-٧	٥
باء- المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية.....	٨-١٠	٦
جيم- الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة	١١-٢٤	٧
دال- عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية	٢٥-٢٩	١٠
هاء برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجال الموارد المائية	٣٠-٣١	١١
واو- موعد ومكان انعقاد الدورة العاشرة للجنة الموارد المائية.....	٣٢	١١
زاي- ما يستجد من أعمال	٣٣	١١
ثالثاً- اعتماد تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها التاسعة	٣٤	١١
رابعاً- تنظيم الدورة	٣٥-٤٢	١١
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها.....	٣٥	١١
باء- الافتتاح.....	٣٦-٣٧	١٢
جيم- الحضور.....	٣٨	١٢
دال- انتخاب أعضاء المكتب	٣٩	١٢
هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٤٠-٤١	١٣
واو- الوثائق	٤٢	١٣
المرفقات		
المرفق الأول- قائمة المشاركين		١٤
المرفق الثاني- قائمة الوثائق.....		١٦

مقدمـــة

١- عقدت لجنة الموارد المائية دورتها التاسعة في بيروت، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ٢٠٥ (د-١٨) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، والذي صادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بموجب قراره ١٩٩٥/٢٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٥، بشأن إنشاء لجنة للموارد المائية في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة (بيروت، ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) وأقرتها الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين (صنعاء، ٢٦-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨).

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة

٢- اتخذت لجنة الموارد المائية في ختام دورتها التاسعة مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى البلدان الأعضاء وبعضها الآخر موجّه إلى الإسكوا. وفيما يلي نصها:

ألف- التوصيات الموجّهة إلى البلدان الأعضاء

٣- وجّهت لجنة الموارد المائية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) إعلام الجهات المانحة المعنية بتمويل المشاريع الوطنية المتصلة بتغيّر المناخ، حالياً وفي المستقبل، بالمبادرة الإقليمية بشأن تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، وذلك بغية الاستفادة من نتائجها؛

(ب) تعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومات حول النتائج والتوصيات الصادرة عن اجتماعات اللجان الحكومية واجتماعات الخبراء المنظّمة من قبل الإسكوا، وكذلك الأنشطة التي ينظمها المجلس الوزاري العربي للمياه ويُسند تنفيذها كلياً أو جزئياً إلى الإسكوا؛

(ج) إبلاغ ممثلي الحكومات في اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه بأهمية ترشيح نقاط اتصال لمتابعة إنجاز المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+)؛ واقتراح إنشاء فرق وطنية من مختلف الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ المبادرة على المستوى الوطني؛

(د) تشجيع الجهات المعنية بمسح وتحديد الموارد المائية المشتركة على الاستفادة من نتائج دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في منطقة غربي آسيا والتي يجري إعدادها ضمن إطار مشروع التعاون الإقليمي بين الإسكوا والمعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا؛

(هـ) تسهيل حصول الإسكوا على المعلومات والبيانات ذات الصلة بعمل لجنة الموارد المائية وبرنامج عمل قسم الموارد المائية.

باء- التوصيات الموجّهة إلى الإسكوا

٤- وجهت لجنة الموارد المائية إلى الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الاستمرار في تقديم الدعم للّجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه لتنفيذ برامجها، ولا سيما تلك المتصلة بمتابعة التوصيات والقرارات التي تُذكر فيها الإسكوا. وتُعنى هذه البرامج بجملة من القضايا، أهمها تغيّر المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية، والموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية، حسب الإمكانات المتاحة؛

(ب) تزويد أعضاء لجنة الموارد المائية بنسخ عن جميع قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه التي تشير إلى الإسكوا؛ وتزويد البلدان الأعضاء بنسخ إلكترونية عن التقارير التي تعدّها الإسكوا حول متابعة قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه التي توزّعها السكرتاريا الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، وذلك ضمن إطار زمني مناسب؛

(ج) استمرار المشاركة في آليات التنسيق العاملة على الصعيد الإقليمي والدولي، ولا سيما لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، والتحضير لآلية التنسيق الإقليمي وما يتصل بها من مجموعات عمل، وذلك بغرض تحسين تنسيق البرامج والأنشطة المتصلة بقطاع الموارد المائية في المنطقة؛

(د) المساهمة في المنتديات الدولية والإقليمية بهدف تطوير عمل الإسكوا وتلبية اهتمامات البلدان الأعضاء في مجال الموارد المائية، وأهمها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والمنتدى العالمي السادس للمياه (مرسيليا، ٢٠١٢)؛ وأسبوع ستوكهولم العالمي للمياه؛ والمنتدى العربي للمياه؛ والأسبوع العربي للمياه؛ واجتماعات المجلس الوزاري العربي للمياه، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي بقضايا المياه في المنطقة ومساندة البلدان الأعضاء لتحقيق تطلّعاتها في هذا الشأن؛

(هـ) الاستمرار في دعم برامج التعاون الفني وتقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء، على أن تتولى البلدان الطالبة لهذه الخدمات توضيح المهام المطلوبة وإعداد الشروط المرجعية بالتنسيق مع الإسكوا. وتجدر الإشارة إلى ضرورة الإسراع في إرسال الردود والتعامل مع الطلبات، وأيضاً إلى أهمية تجاوب أعضاء اللجنة لتنفيذ هذه التوصية؛

(و) تقديم طلب إلى الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية لتمديد مشروع التعاون الإقليمي المشترك بين الإسكوا والمعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا، وذلك بهدف دعم برنامج عمل الإسكوا المقترَح لفترة العامين المقبلين؛

(ز) متابعة اقتراح اللجنة بشأن انعقاد دورتها سنوياً لغرض تفعيل دورها في متابعة برنامج العمل. وبموازاة ذلك، النظر في إمكانية عقد اجتماع تحضيري سنوي ريثما يتم إقرار المقترح؛

(ح) تزويد أعضاء اللجنة بتقرير إلكتروني نصف سنوي عن التقدّم المحرز في إنجاز الأنشطة المقرّرة لقسم الموارد المائية؛

(ط) الاستمرار في دعم إعداد مسودة الإطار القانوني الإقليمي للمياه المشتركة بين الدول العربية تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للمياه وبناءً على مقرراته، وذلك بدعم ومساندة مشروع التعاون الإقليمي بين الإسكوا والمعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا؛

(ي) مخاطبة أعضاء اللجنة رسمياً لتعيين نقاط اتصال وطنية تُعنى بمتابعة إعداد دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في منطقة الإسكوا، مع الإحاطة بأهمية إنجاز هذه الدراسة. ومن الأهمية بمكان أن يردّ أعضاء اللجنة على الخطاب في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه؛

(ك) أخذ العلاقة الوثيقة بين الإدارة المتكاملة للموارد المائية وقضايا الأمن الغذائي العربي والطاقة والاقتصاد الأخضر في الاعتبار عند إعداد البرامج المستقبلية للإسكوا، مع إيلاء اهتمام خاص لإدارة الموارد المائية المشتركة نظرا إلى أهميتها بالنسبة إلى الأمن المائي العربي؛

(ل) التأكد من توفير نتائج المبادرة الإقليمية بشأن تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، وذلك في إطار زمني وجغرافي ملائم وعلى نحو يسمح بدعم إعداد السياسات المناسبة على المستويين الوطني والإقليمي؛

(م) إدراج قضايا تأثر موارد البيئة البحرية وشدّة تباين حالات الطقس ضمن المبادرة الإقليمية بشأن تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، وذلك وفقاً لما تسمح به الإمكانات المتاحة؛

(ن) إعلام الجهات المانحة المعنية بتمويل المشاريع الإقليمية في مجال تأثر الموارد المائية وسبل التكيف مع التغيّر في المنطقة بإطلاق المبادرة الإقليمية بشأن تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية؛ وكذلك الترحيب بالدعم المقدّم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي لهذه المبادرة؛

(س) متابعة رصد وتوثيق التقدّم المحرَز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بإمدادات المياه والصرف الصحي؛ والتنسيق لإنجاز المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+). ويأتي تنفيذ هذه المبادرة استجابة لقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه وفي ضوء أهمية بذل الجهود لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة، لا سيما لبناء القدرات وجمع البيانات ووضع المؤشرات وطرق قياسها.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- التقدّم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥- عُرضت الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/3 المتصلة بالتقدم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ على لجنة الموارد المائية. وجرى استعراض التقدّم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ في عرضين متتاليين. تناول العرض الأول المسار الذي أدى إلى اعتماد سلسلة من الالتزامات السياسية الرفيعة المستوى الداعية إلى إعداد دراسة حول آثار تغيّر المناخ على المنطقة، وإلى إجراء تقييم لقابلية تأثر البلدان العربية بتغيّر المناخ. وتطرق العرض الثاني إلى القرارات والمقررات المتعلقة بآلية التنسيق الإقليمي المعنية بتنسيق العمل بين

منظمات الأمم المتحدة في المنطقة. وقد أدّت هذه الآلية التي تديرها الإسكوا إلى إطلاق المبادرة الإقليمية بشأن تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وتناول هذا العرض دور فريق العمل المعني بتغيّر المناخ ضمن هذه الآلية، وقد أسندت إليه مهام عدة على المستوى الإقليمي وتولّى تنفيذ عدد من الأنشطة المشتركة.

٦- وتلت ذلك مداخلات لممثلي البلدان الأعضاء حول بعض النقاط المطروحة، لا سيما تطبيق النماذج المناخية على المستوى العالمي بهدف تقييم قابلية التأثر ومدى فائدتها الحقيقية للبلدان الأعضاء. وأشار ممثل الأردن إلى ضرورة تعزيز التواصل بين البلدان الأعضاء والإسكوا، داعياً اللجنة إلى تقديم مقترحات عملية بناءً على نتائج الدراسات. وشدّد أيضاً على ضرورة أن تركّز التنبؤات بشأن تغيّر المناخ على المدى القريب وليس على المدى البعيد، بحيث يمكن الاستفادة منها في التخطيط التنموي. واستكمل ممثل البحرين هذه الفكرة، مشيراً إلى ضرورة أن تكون هذه التنبؤات أكثر دقة وفعالية في توقّع الكوارث الطبيعية. ومن جهته، أشار ممثل السودان إلى ضرورة أن تستفيد الإسكوا من الدراسات التي أعدّتها المناطق الأخرى. ولفت إلى أنّ تغيّر المناخ قد تكون له تداعيات سلبية على بعض المناطق، وقد ينعكس إيجاباً على مناطق أخرى. وقد وافقه الرأي ممثل المملكة العربية السعودية، خصوصاً فيما يتعلق بتضارب تنبؤات المناخ، إذ إنّ بعضها ينذر مثلاً بتناقص كمية الأمطار الهاطلة، في حين تبشر دراسات أخرى بتضاعف هذه الكمية. وتساءل ممثل الجمهورية العربية السورية عن مدى التنسيق القائم بين الإسكوا والجهات المانحة في مجال الدراسات حول المناخ.

٧- واختُتمت الجلسة بالتأكيد على أهمية الدراسة التي تمّ التطرق إليها في العرض الأول والتي تعدها الإسكوا خصوصاً وأنها الدراسة الأولى من نوعها التي تغطي كافة البلدان العربية، الأمر الذي يخوّل هذه البلدان تنسيق مواقفها في الاجتماعات الدولية حول تغيّر المناخ باعتبارها كتلة موحّدة، ويمنحها بالتالي ثقلاً أكبر في إطار المفاوضات على المستوى العالمي.

باء- المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+)

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨- عُرضت على لجنة الموارد المائية الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/4 التي تتضمن عرضا لما تمّ تنفيذه من أنشطة بهدف إطلاق مبادرة إقليمية بشأن تطوير آلية لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية، بما في ذلك عمليات التشاور والتنسيق والتعاون مع الشركاء. وتضمّن العرض لمحة عن الوضع الراهن والتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف في البلدان العربية. وجرى شرح للمؤشرات الفنية والإدارية والمالية المتعلقة بإدارة خدمات المياه والصرف الصحي، والتعريف بالمؤشرات الأساسية المعتمدة في برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمعني بمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وبعد ذلك، تطرّق المشاركون إلى المسار الذي أدّى إلى تفويض الإسكوا تطوير المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+) بالتعاون مع عدد من الجمعيات والمنظمات العربية والدولية، وإبراز ما تتضمنه هذه المبادرة من مكوّنات ومؤشرات، فضلاً عن المعوقات والتحديات التي تواجهها. وتم التركيز بشكل خاص على نموذج الاستبيان الذي يشكل

مرجعاً في جمع البيانات والرصد والإبلاغ، وقد جرى تعميمه على البلدان الأعضاء لإبداء الملاحظات عليه وستتم تعبئته في مرحلة لاحقة بهدف جمع ما يلزم من معلومات.

٩- وتسنّى للبلدان المشاركة بعد ذلك التعليق على ما جاء في العرض، لا سيما على الاستبيان الذي يتوجب على البلدان الأعضاء تعبئته. فقد توقف مندوب الأردن عند تعريف المصدر المحسّن للمياه، وهو التوصيلة المنزلية من إحدى الشبكات. أما ممثل فلسطين، فتوقف عند المعايير المعتمدة لتحديد نوعية المياه، كونها لا تأخذ بالحسبان سوى درجة تعقيم هذه المياه التي قد تكون غير صالحة للشرب. وأشار مندوب البحرين إلى أن الاستثمار في قطاع المياه ينعكس إيجاباً على الخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والصحة، على سبيل المثال. وتطرّق ممثل السودان إلى موضوع المقاييس، مشيراً إلى أنها تختلف بين بلد وآخر، وأحياناً بين المناطق الريفية والحضرية وداخل الريف نفسه. وتساءل أيضاً عن مصير البيانات التي سيتم جمعها وتحليلها خلال هذه المرحلة. وتمت الإشارة إلى ضرورة تعزيز التنسيق بين الإسكوا والبلدان الأعضاء لضمان وصول النموذج إلى البلدان كافة من دون استثناء.

١٠- واختُتمت الجلسة بالتأكيد على ضرورة أن تتولّى الجهات المعنية بالموارد المائية مسؤولية تعبئة الاستبيانات ذات الصلة، وذلك بالتنسيق الكامل مع الوزارات والإدارات المعنية بقطاع المياه، من أجل ضمان دقة المعلومات. وأكد المشاركون على أهمية استمرار الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء لتحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، وعلى ضرورة الاستفادة من هذه المؤشرات الأساسية والإضافية كمرجع في جمع البيانات والرصد والإبلاغ.

جيم- الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة
(البند ٦ من جدول الأعمال)

١١- أعطيت الكلمة لممثلي البلدان المشاركة للإدلاء بمداخلاتهم حول الموارد المائية المشتركة في بلدانهم، مع التركيز على الإجراءات المؤسسية والقانونية المتعلقة بإدارة الموارد المائية المشتركة.

١٢- وقام مندوب اليمن، رئيس الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية، بتوزيع نسخ عن عرض فني حول حوض الوجيد المشترك بين المملكة العربية السعودية واليمن، أعدّه وقدّمه عدد من المهندسين في مناسبة سابقة، بالتنسيق مع الإسكوا. وبعد ذلك، عرض مندوب فلسطين واقع المياه المشتركة في بلاده والهيكلية الإدارية في قطاع المياه فيها، ثم تحدّث عن مصادر المياه المشتركة الجوفية والسطحية، وعن حجم الاستهلاك المائي، واللجان المشتركة، وبرامج إصلاح قطاع المياه.

١٣- وتحدث مندوب العراق عن المستجدات المؤسسية والقانونية المتعلقة بإدارة الموارد المائية المشتركة في العراق، فأشار إلى تناقص واردات نهري دجلة والفرات، متوقفاً عند الاستراتيجية المتبعة مع دول الجوار من أجل إدارة مياه هذيْن النهريْن. وتناول أيضاً السياسة المعتمدة التي تحدد الخطوات الواجب اتخاذها على المستوى الوطني لمعالجة مسألة انخفاض معدلات تدفق المياه.

١٤- وتوقف مندوب المملكة العربية السعودية عند التكوينات الجوفية المشتركة مع البلدان المجاورة والإجراءات التي تم اتخاذها لإدارة هذه التكوينات، مشيراً على سبيل المثال إلى أنّ "الوجيد" مشترك بجزء

كبير منه مع اليمن، غير أن الأجزاء الواقعة في اليمن وتلك الواقعة في المملكة العربية السعودية لا يوجد تماسّ فيما بينها. كما تطرق إلى التكوينات الجوفية التي تشترك فيها المملكة مع دول الخليج المجاورة.

١٥- وأشار مندوب الجمهورية العربية السورية إلى أن منسوب المياه الجوفية قد انخفض إلى مستويات متدنية جداً، مما أدى إلى جفاف بعض الينابيع. وتطرق إلى الإطار المؤسسي والقانوني الذي يرعى إدارة الموارد المائية المشتركة بين الجمهورية العربية السورية وجيرانها، وبالتحديد المباحثات والمعاهدات الثنائية بينها وبين العراق ولبنان. وأكد على أن العلاقات الثنائية تجري متابعتها عبر لجان فنية مشتركة متخصصة، معتبراً الاتفاقيات المبرمة مع لبنان من أنجح التجارب في مجال التعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة.

١٦- وأوضح مندوب السودان أنّ بلده يتشارك مياه النيل مع تسع دول، مشيراً إلى أنّ الوضع في السودان يتفاقم لأن ٧٠ في المائة من الأمطار تتساقط في مناطق جنوب السودان، وأن معظم مصادر الجريان السطحي مركّزة بالتالي في الجنوب. وبالنسبة إلى المياه الجوفية، أشار إلى أن الحجر الرملي النوبي مشترك بين تشاد والسودان وليبيا ومصر، وأنّ ليبيا هي المستفيد الأكبر منه، بما أنها تقوم بسحب المياه الجوفية لاستخدامها في المناطق الشمالية عبر النهر الصناعي العظيم.

١٧- وأشار مندوب عُمان إلى أن العجز المائي في بلاده يبلغ ٢٥ في المائة، وأن السلطنة تعتمد بشكل رئيسي على المياه الجوفية، وأن ١٣ في المائة من المياه المتاحة هي من مياه التحلية. وفيما يتصل بالخزانات المشتركة مع البلدان المجاورة، أشار إلى أن الخزان المشترك مع المملكة العربية السعودية واليمن متحجر ورديء النوعية.

١٨- وأوضح مندوب الأردن أن نحو ٤٠ في المائة من الموارد المائية في بلاده تنبع من مصادر مائية مشتركة، أي من مياه سطحية وجوفية مشتركة. وفيما يتعلق بالمياه السطحية المشتركة، تطرّق إلى حوض اليرموك والاتفاقية الأردنية-السورية. وأما فيما يتعلق بالمياه الجوفية المشتركة، فتطرق إلى التعاون السعودي-الأردني في مجال استغلال المياه الجوفية في طبقة الساق/الديسي المشتركة.

١٩- ومن جهته، أشار مندوب قطر إلى عدم وجود مياه مشتركة بين بلاده والبلدان المجاورة.

٢٠- وبعد ذلك، نظرت لجنة الموارد المائية في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/5 المتصلة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة، والتي تقع في جزأين. الجزء الأول الوارد في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/5(Part I) ويستعرض عملية تطوير إطار قانوني إقليمي للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية، بينما يستعرض الجزء الثاني الوارد في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/5(Part II) البروتوكول المتعلق بنظم المجاري المائية المشتركة الذي أبرمته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وما يتصل به من مؤسسات لإدارة أحواض الأنهار، وذلك بهدف الاستفادة من تلك التجربة في منطقة الإسكوا.

٢١- وفي هذا الإطار، عُرضت على لجنة الموارد المائية مسألة تطوير إطار قانوني إقليمي للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية. وجرى توضيح المرجعية المعتمدة لإعداد هذا الإطار القانوني الهادف إلى مواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، وتتمثل في قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه

ومسودة الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية ٢٠١٠-٢٠٣٠. وتمّ تحديد متطلبات الاستغلال الأمثل لموارد المياه المشتركة، وهي التوافق والإرادة السياسية بين الأطراف المتشاركة؛ والإطار القانوني؛ والقدرات المؤسسية. وبعد ذلك، سلّط المشاركون الضوء على حاجة المنطقة العربية إلى إطار قانوني ينظم التعاون في مجال المياه المشتركة، وعلى خصائص المنطقة العربية، وأبرزها ندرة المياه، والاعتماد الكبير على المياه المشتركة، والنمو السكاني، والاعتماد على القطاع الزراعي، والقدرة الاقتصادية وعلاقتها في التعامل مع استيراد المياه (المياه الافتراضية)، والتأثيرات السياسية، والقدرات المؤسسية. وفي ظلّ هذه الخصائص، تم عرض بعض الاستنتاجات، وأبرزها ضرورة تحديد أسس قانونية للتعامل مع موارد المياه المشتركة مع تحييد الاعتبارات السياسية قدر الإمكان، وتوضيح الخطوات الواجب اتخاذها في إطار تنفيذ المرحلتيْن الأولى والثانية من إعداد الإطار القانوني.

٢٢- وبعد إطلاع أعضاء لجنة الموارد المائية على ما تضمّنه العرض من معلومات حول أنشطة الإسكوا في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة، نوّهوا بالجهود المبذولة في هذا المجال، ولا سيما تطوير الإطار القانوني للموارد المائية المشتركة. ودار نقاش حول المشكلة التي وصفها المشاركون بالأساسية، وهي غياب رؤية واضحة لمعالجة قضية ندرة المياه وتحديد علاقتها بالأمن الغذائي. فبعض البلدان تميل إلى الاكتفاء الذاتي، في حين تتجه بلدان أخرى نحو الاستثمار الزراعي في بلدان مطيرة. وخلص النقاش إلى الدعوة إلى تطوير رؤية مشتركة لقضايا المياه في المنطقة تنطوي تحت مظلة جامعة الدول العربية، وإلى وضع إطار عام يحدّد ملامح المنطقة وتوجهاتها وييسّر التوصل إلى اتفاقات ثنائية حول قضايا إدارة موارد المياه المشتركة.

٢٣- وبعد ذلك، جرى عرض للدراسة المشتركة بين الإسكوا والمعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا حول الموارد المائية المشتركة في منطقة غربي آسيا. وتضمن العرض في بدايته تعريفا بالمشروع وأهدافه، ومنها رفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار والخبراء والجمهور؛ وتحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموارد المائية المشتركة؛ ودعم المسارات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز الحوار والتعاون في هذا المجال. وجرى عرض لمراحل تنفيذ هذه الدراسة، بدءاً بجمع المعلومات واستعراضها والتحقق من دقتها ووصولا إلى نشرها؛ وكذلك عرض لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة حتى اليوم. وتمت الإشارة إلى أن الخطوة التالية تتطلب تشكيل فريق عمل تابع للجنة الموارد المائية يتولى مراجعة الدراسة وكذلك تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية في البلدان الأعضاء.

٢٤- وركّز النقاش بعد ذلك على الآلية الواجب اعتمادها من أجل التدقيق في البيانات الواردة في الدراسة تمهيداً لنشرها. واقترح بعض المشاركين إنشاء لجنة مصغّرة لتنسيق التعاون بين البلدان الأعضاء ومعدّي الدراسة بهدف مراجعة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من دقتها وموثوقيتها، وإغنائها وإكمالها، وتحديد الآلية التي سيتم من خلالها تبادل المعلومات. واقترح مشاركون آخرون تعيين جهات اتصال لفترة محددة تتبادل المعلومات العلمية الضرورية المتصلة بالدراسة وتتولى مراجعتها وتقييمها. وتطرق النقاش أيضاً إلى الاختلاف في مسمّيات الأحواض في المناطق المختلفة، وضرورة تحديد آليات لتخطي هذه المسألة، وضرورة التواصل في هذا الشأن مع البلدان غير العربية التي لديها أحواض مشتركة مع البلدان الأعضاء، مثل إيران وتركيا.

دال- عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٥- نظرت لجنة الموارد المائية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/6 التي تقع في جزأين. ويرد الجزء الأول في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/6(Part I) ويتناول الأنشطة الرئيسية التي نُفذت عملاً بتوصيات لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة؛ والجزء الثاني يرد في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/6(Part II) ويتضمّن عرضاً للأنشطة التي أنجزت بين الدورتين الثامنة والتاسعة للجنة الموارد المائية وتلك التي لا تزال قيد التنفيذ. وجرى تقديم هاتين الوثيقتين في ثلاثة عروض متتالية.

٢٦- وتناول العرض الأول الأنشطة التي تم إنجازها في مجال الموارد المائية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة. وتمثلت هذه الأنشطة في إجراء المشاورات وعقد الاجتماعات الإقليمية، وتنفيذ عدد من المشاريع الإقليمية، وإجراء الدراسات وتوفير المواد الفنية، وتنظيم الاجتماعات وورش العمل، والتعاون على المستوى الإقليمي، وإدارة الموارد المائية المشتركة مع ما ينطوي عليه ذلك من مشاريع وأنشطة واجتماعات وورش عمل لرصد هذه الموارد. وجرى أيضاً تنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي إضافة إلى تقديم خدمات استشارية للبلدان الأعضاء في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

٢٧- وأما العرض الثاني، فقدّم لمحة عامة عن الهيكلية التنظيمية للإسكوا في مجال التعاون الفني، وحدّد المجالات التي تقدم فيها الإسكوا خدمات استشارية إقليمية في قضايا تمكين المرأة، والبيئة، والمياه، والأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، وذلك عبر تنفيذ مجموعة من الأنشطة أبرزها التدريب وبناء القدرات. وبعد ذلك، أعطيت لمحة معزّزة بالأرقام عن عدد الطلبات التي تقدمت بها البلدان الأعضاء للاستفادة من خدمات الإسكوا خلال الفترة الماضية، وأمثلة عن الخدمات التي جرى تقديمها لبعض البلدان، مثل البحرين وعُمان وفلسطين والمملكة العربية السعودية.

٢٨- وقدّم العرض الثالث شرحاً لبرنامج المساعدة الفنية المشترك بين الإسكوا والمعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا، ويهدف إلى تقديم الدعم الفني لعدد من بلدان الإسكوا في رصد الموارد المائية المشتركة، لا سيما من أجل مساعدتها في الحصول على معلومات أكثر موثوقية وشمولية؛ وتعزيز القدرات الفنية المتخصصة للوزارات والوكالات المعنية بالمياه على مستوى إدارة الموارد المائية المشتركة. وتطرّق العرض أيضاً إلى المكونات الأساسية لهذا البرنامج والتي يتم اختيارها وفقاً لاحتياجات البلدان وتوفر التمويل اللازم. وتطرّق العرض كذلك إلى الآلية المتبعة في تقديم الطلبات للحصول على الدعم الفني في هذا المجال، والتي اعتمدها الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

٢٩- وبعد إطلاع أعضاء اللجنة على ما تضمنته العروض من معلومات حول برنامج عمل الإسكوا في مجال الموارد المائية، أشاد أعضاء اللجنة بالدراسات والوثائق الفنية والنشرات المتصلة بالموارد المائية والتي وزعتها الإسكوا عليهم. وتساءل المشاركون بشأن طبيعة المساعدات التي يُمكن تقديمها، والآلية المتبعة في التعامل مع الطلبات، والتعهدات الواجب على البلدان الأعضاء الالتزام بها. ولذلك، تم توضيح المعايير المعتمدة لقبول الطلبات والإجراءات المتخذة عند استلام الطلب والموافقة عليه، بدءاً بالزيارة الميدانية ووصولاً إلى توفير المعدات المطلوبة. وركزت الإسكوا في مداخلتها على أهمية أن تكون الطلبات التي تقدّمها البلدان الأعضاء للحصول على مساعدة الإسكوا ذات غايات محددة وتوجّهات على المستوى الوطني، وأن تراعي محدودية التمويل المالي المتاح.

هاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجال الموارد المائية
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٠- نظرت لجنة الموارد المائية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/7 وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً لبرنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجال الموارد المائية، والذي يمثل الإطار العام لصياغة وتنفيذ استراتيجيات الإسكوا وسياساتها وبرامجها في مجال التنمية المستدامة والإنتاجية. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية الإجراءات التي اتخذتها الإسكوا لإقرار برنامج العمل المشار إليه، والتي تضمنت التشاور مع نقاط الارتكاز الوطنية في البلدان الأعضاء ومع اللجنة الاستشارية للإسكوا. ودعا ممثل الأمانة التنفيذية أعضاء اللجنة إلى اقتراح الأنشطة التي يعتبرونها ضرورية في ضوء هذه الوثيقة. وقد وافق أعضاء اللجنة على اعتماد هذه الوثيقة بصورتها الحالية.

٣١- وتمت المصادقة على برنامج العمل المقترح لفترة السنتيْن ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجال الموارد المائية كما ورد في الوثيقة المقترحة، وأعرب بعض ممثلي البلدان الأعضاء عن رغبتهم في إدراج مسألتي النوع الاجتماعي وإعادة استخدام المياه العادمة في هذا البرنامج.

واو- موعد ومكان انعقاد الدورة العاشرة للجنة الموارد المائية
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٢- تعقد لجنة الموارد المائية دورتها العاشرة في بيروت في آذار/مارس ٢٠١٣، ما لم يعرض أحد البلدان الأعضاء استضافتها، على أن يُحدّد تاريخ عقدها إثر التشاور بين الإسكوا وأعضاء اللجنة.

زاي- ما يستجد من أعمال
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٣٣- لم يُطرَح للنقاش أي موضوع من خارج جدول الأعمال.

ثالثاً- اعتماد تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها التاسعة
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٤- اعتمدت لجنة الموارد المائية، في جلستها الختامية المنعقدة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، التقرير عن دورتها التاسعة في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/8.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

٣٥- عقدت لجنة الموارد المائية دورتها التاسعة في بيت الأمم المتحدة، مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في بيروت، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، وتوزعت أعمالها على ستة جلسات.

باء- الافتتاح

٣٦- ألقى السيد سعيد علي الدعير، ممثل المملكة العربية السعودية ورئيس الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية، كلمة رحّب فيها بالحضور وثمّن جهود الإسكوا في مشاركة البلدان الأعضاء تحمّل مسؤوليات المياه في المنطقة العربية. وأشار السيد الدعير إلى أنّ التحدي الأبرز الذي ينبغي مواجهته لحل مشاكل الأمن الغذائي والمائي هو تعزيز كفاءة الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وعدّد أهم الأولويات الواجب معالجتها، ومنها ندرة المياه وتلوثها والإسراف في استخدامها، وإدارة مياه الصرف الصحي ومعالجتها وإعادة استخدامها. وذكر عدداً من المشاريع التي نفذتها وزارة المياه والكهرباء في المملكة، ومنها وضع خطة وطنية شاملة للمياه بالإضافة إلى إعداد دراسات مائية تفصيلية عن الطبقات الحاملة للمياه في الرف الرسوبي ومناطق الدرع العربي. وختم السيد الدعير كلمته متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال هذه الدورة.

٣٧- وألقت السيدة أنهار حجازي كلمة وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدكتورة ريما خلف، فرحّبت بالمشاركين متمنية لهم التوفيق في مهامهم. وركزت السيدة حجازي في كلمتها على أهمية اجتماعات لجنة الموارد المائية، بما أنها تتيح فرصة لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، ومتابعة التطورات الدولية والإقليمية في مجال الموارد المائية، الأمر الذي يؤدي دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشادت بالإنجازات المُحرزة في مجال الحد من استنزاف الموارد المائية وإدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، متوقفة في الوقت نفسه عند المشاكل التي لا تزال البلدان الأعضاء تواجهها، ومنها الإفراط في استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية، مع ما ينتج عن ذلك من أضرار. وشدّدت السيدة حجازي على ضرورة إيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل بهدف الإيفاء بمتطلبات برامج التنمية في المنطقة. وختاماً، أشارت السيدة حجازي إلى تلاقي جهود الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال بناء القدرات ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير قطاع الموارد المائية من أجل التنمية المستدامة.

جيم- الحضور

٣٨- شارك في الدورة ممثلون عن إثني عشر بلداً عضواً في الإسكوا، وهذه البلدان هي الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. كما حضر الاجتماع ممثل عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا وممثلون عن المعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

٣٩- وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك"(*). وعملاً بتلك المادة، وطبقاً للترتيب الأبجدي بعد تولّي المملكة العربية السعودية رئاسة الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية، تسلّم اليمن رئاسة الدورة التاسعة ممثلاً بالسيد عادل يحيى الحداد. وبناءً على مقترح من رئيس الدورة، وافق أعضاء اللجنة على العرف القاضي بتعيين رئيس الدورة السابقة والمقبلة نائبَيْن للرئيس، وبتسمية ممثل البلد الذي سيتولى

(*) البلدان الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

رئاسة اللجنة بعد دورتيْن مقرّراً للدورة الحالية. وبذلك تم تعيين ممثل الأردن وممثل المملكة العربية السعودية نائبين للرئيس؛ وممثل البحرين مقرراً بدلاً من ممثل الإمارات العربية المتحدة الذي لم يحضر الاجتماع.

هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٤٠- أقرّت لجنة الموارد المائية في جلستها الأولى جدول أعمال دورتها التاسعة بالصيغة التالية التي عُرضت عليها في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/L.1:

١- افتتاح أعمال الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- التقدم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ.

٥- المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+).

٦- الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة:

(أ) تطوير إطار قانوني إقليمي للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية؛

(ب) الدروس المكتسبة من تجربة منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إدارة الموارد المائية المشتركة.

٧- عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية:

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة؛

(ب) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية في إطار برنامج عمل الإسكوا.

٨- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجال الموارد المائية.

٩- موعد ومكان انعقاد الدورة العاشرة للجنة الموارد المائية.

١٠- ما يستجد من أعمال.

١١- اعتماد تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها التاسعة.

٤١- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/L.2.

واو- الوثائق

٤٢- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة الوثائق التي عرضت على لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد علي محمد صبح
مساعد الأمين العام للشؤون الفنية
وزارة المياه والري

السيد زياد أحمد عبيدات
مدير البرامج والمشاريع
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مملكة البحرين

السيد عبد الله علي عبد الله
رئيس قسم ترشيد الماء
إدارة ترشيد الكهرباء والماء
وزارة الكهرباء والماء

الجمهورية العربية السورية

السيد راتب صايغ
رئيس قسم الموارد المائية
معاون مدير الإدارة المتكاملة
وزارة الري

السيد عرسان عرسان
مدير الموارد المائية بالقنيطرة
وزارة الري

السودان

السيد أحمد آدم ابراهيم كابو
مدير عام المشروعات
وزارة الري والموارد المائية

جمهورية العراق

السيد عون ذياب عبدالله
مدير عام المركز الوطني لإدارة الموارد المائية
وزارة الموارد المائية

السيدة أسيل عادل فتاح
مهندس ري وبزل
وزارة التخطيط

الآنسة فيان موفق فاضل
سكرتير ثالث

السيد رائد خالد يوسف
سكرتير ثالث
وزارة الخارجية

سلطنة عُمان

السيد راشد بن يحيى العبري
مدير دائرة مراقبة الموارد المائية
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

فلسطين

السيد أحمد اليعقوبي
مدير عام إدارة موارد المياه
سلطة المياه الفلسطينية

دولة قطر

السيد علي سيف المالكي
مدير شؤون شبكات المياه
شؤون شبكات المياه

الجمهورية اللبنانية

السيد وسام كنج
رئيس مصلحة مشاريع الري
وزارة الطاقة والمياه

جمهورية مصر العربية

السيد محمد ممدوح
سكرتير أول
سفارة جمهورية مصر العربية في بيروت

المملكة العربية السعودية

السيد سعيد على الدعير
مدير عام إدارة تنمية موارد المياه
وزارة المياه والكهرباء

الجمهورية اليمنية

السيد عادل يحيى الحداد
وكيل الوزارة لقطاع المياه
وزارة المياه والبيئة

باء- المراقبون

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

السيد ماركو كاينر
مدير شعبة شؤون البيئة

السيد كلاوس شلكس
رئيس وحدة
المياه الجوفية - العمليات والإدارة

السيد أندرياس رانك
منسّق مشاريع

المعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا

السيد آرن هوفمان-روث
رئيس وحدة التعاون الدولي
آسيا، أوقيانوسيا

السيد وولفغانغ شرودر
منسق مشاريع ومسؤول قطاع - لبنان

السيد يوسف الموجي
خبير أقدم في شؤون المياه

السيدة إيلين ماترنوفسكي
خبيرة في إدارة الموارد المائية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	٣	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/L.1
تنظيم الأعمال	٣	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/L.2
التقدم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ	٤	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/3
المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+)	٥	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/4
الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة	٦	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/5
تطوير إطار قانوني إقليمي للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية	٦ (أ)	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/5(Part I)
الدروس المكتسبة من تجربة منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إدارة الموارد المائية المشتركة	٦ (ب)	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/5(Part II)
عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية	٧	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/6
تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة	٧ (أ)	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/6(Part I)
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية في إطار برنامج عمل الإسكوا	٧ (ب)	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/6(Part II)
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في مجال الموارد المائية	٨	E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/7